



عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - جورجيا ٦١٢٢

مساعدات الإغاثة والإنعاش للمجموعات الضعيفة

العدد الإجمالي للمستفيدين:	١٨٢ ٠٠٠ مستفيد
الإغاثة الممتدة	٨٢ ٠٠٠ مستفيد
الإنعاش من خلال الغذاء مقابل العمل	١٠٠ ٠٠٠ مستفيد
مجموع الأطنان	١٨ ١٩٠ طنا
الإغاثة الممتدة	٢ ٧٤٦ طنا
الإنعاش من خلال الغذاء مقابل العمل	١٥ ٤٤٤ طنا
مدة العملية:	سنة واحدة (١٩٩٩/٧/١ إلى ٢٠٠٠/٦/٣٠)

التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج:	٩ ٩٤٥ ٦٢٢ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٥ ٠٩٣ ٣١٥ دولارا
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة:	٩ ٩٤٥ ٦٢٢ دولارا

الموجز

يتعذر تحسين الوضع العام في جورجيا بسبب استمرار الصراعات الإثنية وحركات السكان وقلة عودة واندماج النازحين والركود الاقتصادي وعدم قدرة الحكومة على جني إيرادات كافية من جبي الضرائب الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم قدرتها على توفير الرعاية الاجتماعية الأساسية. وفوق هذا وذاك أدت أزمة الروبل الروسي لعام ١٩٩٨ إلى تدهور الظروف الاقتصادية في البلاد وبالتالي إلى تفاقم الفقر عموماً. وما يزال الإنتاج الزراعي قليلاً رغم أن الزراعة هي مصدر دخل وعمل معظم السكان. ويترك انعدام فرص الحصول على أراضٍ صالحة للاستغلال وسوء البنية الأساسية آثاراً سلبية على إنتاج الأغذية وتوافرها.

ويزمع البرنامج، متعاوناً مع الحكومة والمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الأخرى، على مساعدة السكان الضعفاء بعملية إغاثة ممتدة وإنعاش لمدة سنة واحدة. وتتألف هذه العملية من مكونين رئيسيين. أولهما خاص بالإغاثة الممتدة التي تنطوي على توزيع الأغذية مجاناً على الضعفاء وثانيهما، وهو الأكبر، خاص بالإنعاش من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل التي تشمل الري والصرف وإصلاح الطرق لمنفعة المشاركين والمجتمعات المحلية المعنية.

وقد وضعت استراتيجية للانسحاب التدريجي يتم بموجبها تخفيض أعداد المستفيدين من المساعدة الغذائية من خلال تحسين توجيهها. وسيكون من الضروري إعادة تقييم الوضع العام قبل نهاية فترة العام بغية وضع استراتيجية للانسحاب والتخطيط لتسليم المسؤولية عن المستفيدين المتبقين إلى الحكومة.



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/99/5-B/5
30 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقدم للمجلس قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رقم الهاتف: 066513-2209	Ms. J. Cheng-Hopkins	مدير عمليات إقليم آسيا:
رقم الهاتف: 066513-2041	H. Tingul	منسق عمليات جورجيا:

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).



سياق ومبررات تقديم المساعدة

سياق الأزمة

١- واجهت جورجيا بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ مشكلات شبيهة بتلك التي واجهتها كل الجمهوريات السوفييتية سابقاً: النزاعات الناشئة عن الصراعات الإثنية والركود الاقتصادي الناجم عن الشح الموروث عن اقتصاد الدولة الموجه مركزياً. ويواجه سكان جورجيا البالغ عددهم ٥,٤ مليون نسمة اليوم محناً اجتماعية واقتصادية خطيرة بعد أن كانوا يتمتعون في الماضي بواحد من أعلى مستويات المعيشة ضمن الاتحاد السوفييتي. وقد أدى التناحر الإثني إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وإلى زيادة عدد الفقراء غير القادرين على التصدي للصعوبات الاقتصادية المتعاضمة. وكانت دراسة أعدها TACIS عام ١٩٩٧ قد كشفت أن ٤٤ في المائة من السكان يعيشون تحت الخط الرسمي للفقير (دولار أمريكي واحد في اليوم). وتحلّل جورجيا المرتبة ١٠٨ من أصل ١٧٤ بلداً في الرقم القياسي للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقدر ناتجها المحلي الإجمالي بنحو ٨٤٠ دولاراً للفرد الواحد، رهناً بتعديل لتصبح ٦٢٠ دولاراً. ويصنّف البنك الدولي جورجيا بلداً من بلدان الدخل المنخفض. والفجوة بين أكثر الناس غنى وأشدّهم فقراً في جورجيا هي من أوسع الفجوات في العالم (معامل جيني GINI: ٠,٦٣). وتجد نسب متعاضمة من السكان نفسها مضطرة لمواجهة صعوبات متزايدة دون نظام مناسب للرعاية الاجتماعية.

٢- وقد أدى الصراع الإثني في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى تشريد السكان وفقدان إمكانيات الوصول إلى الأراضي الزراعية. وقد خلف الصراع الانفصالي الأبخازي نحو ٢٨٠.٠٠٠ نازح أسكنوا في المباني العامة أو لدى أصدقاء أو أقارب. وعلى الرغم من توقف الحرب عام ١٩٩٤ وانحسار مرحلة الطوارئ الحادة فإن غياب أي حل سياسي قد أفضى إلى طريق مسدود من اللاحرب واللاسلم وقد حُقّق بعض التقدم في فترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في إعادة النازحين إلى أبخازيا وفي عودة زهاء ٣٥.٠٠ إلى منطقة غالي التي تخضع لسيطرة قوة حفظ السلام التابعة لأسرة الدول المستقلة ولبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. إلا أن استئناف الأعمال الحربية في المنطقة في مايو/أيار ١٩٩٨ أدى إلى هروب معظم الناس مرة أخرى ولجؤهم إلى الجانب الآخر من حدود الوضع القائم في منطقتي زوغدمدي وتسالينجبخا. أما وضع الصراع الإثني الآخر في أوسيتيا الجنوبية فهو أقل توتراً. فقد تم تحقيق تقدم في المفاوضات منذ مايو/أيار ١٩٩٦ ونتيجة لذلك عاد إلى الوطن نحو ١٥ في المائة من النازحين من أوسيتيا الجنوبية البالغ عددهم ١٢.٠٠٠ نازح. والوضع ما زال مستقراً ومن المتوقع التوصل إلى تسوية سياسية للصراع قريباً.

٣- ترك انهيار الاتحاد السوفييتي سابقاً آثاراً سلبية على الاقتصاد الجورجي تمثلت بوجه خاص بقطع روابطه التصديرية مع أسواقه التقليدية. ويواصل الميزان التجاري سيره السلبي مع تراجع الصادرات وتزايد الواردات. فبنهاية سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ وصل العجز التجاري إلى حد بلغت فيه قيمة الصادرات ١٤٣,٩ مليون دولار مقابل واردات بقيمة ٧٤٦,٨ مليون دولار. وفي فترة ١٩٩٤-١٩٩٥ توقفت تقريباً الأنشطة الاقتصادية في قطاعات عديدة وانهار الإنتاج الصناعي عام ١٩٩٦ إلى مجرد ١٤ في المائة مما كان عليه عام ١٩٨٩. وتفيد التقارير بأن البطالة قد بلغت مستويات عالية وأنها تسير إلى ازدياد. وكما حدث في غيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً فقد كانت أعداد النساء اللاتي انضممن إلى صفوف العاطلين عن العمل أكبر بكثير من أعداد الرجال العاطلين عن العمل لأن القطاعات التي



كانت تستخدم النساء كالصناعات التابعة للدولة (الصناعات الخفيفة) وأنشطة القطاع العام (التربية والصحة مثلاً) تعرضت لعمليات تقليص نتيجة للركود الاقتصادي وتراجع الإنفاق العام.

٤- ومما زاد في تفاقم الفقر وتراجع الصادرات الأزمة التي تعرض لها الروبل الروسي في عام ١٩٩٨. ففي هذا العام لم يجر إنفاق أكثر من ٣٠ في المائة من الميزانية لنقص الإيرادات. وقد أصبح مألوفاً أن تتأخر الدولة في تسديد الرواتب والتعويضات. فرواتب معظم الموظفين العامين عن معظم النصف الثاني من عام ١٩٩٨ لم تسدد؛ ومثل هذا التأخير ما زال يحدث. ولا تستطيع الدولة حالياً جمع ما يكفي من الأموال لتوفير احتياجات السكان الصحية والتعليمية الأساسية الملحة. وثمة تلازم وثيق بين انعدام إمكانات الوصول إلى الخدمات الصحية والحصول عليها من جهة والفقر من جهة أخرى. وهناك مؤشرات متزايدة تدل على أنه يجري استبعاد أشد المجموعات فقراً من نظام الرعاية الصحية.

تحليل الأوضاع

٥- وتعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للدخل والعمل وتبلغ حصتها من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠ في المائة. ويعيش أكثر من ٧٠ في المائة من الفقراء في المناطق الريفية في بلد تغطيه الجبال وتقتصر فيه الأراضي القابلة للزراعة على ما لا يتجاوز ٢٥ في المائة من أراضيه، الأمر الذي لا يترك أكثر من سبع هكتارات للفرد الواحد ويفرض بالتالي قيوداً شديدة على الاكتفاء الذاتي في الأغذية. ويتعذر على النساء والرجال على حد سواء الحصول على أرض قابلة للاستغلال لأن قطع الأراضي غالباً ما تكون صغيرة جداً وإنتاجيتها متدنية.

٦- ولا يكفي إنتاج الحبوب لسد متطلبات البلد الغذائية. وتصنف منظمة الأغذية والزراعة جورجيا ضمن البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي. وقد تراجع الإنتاج الزراعي تراجعاً كبيراً منذ الثمانينات بسبب انعدام صيانة البنيات الأساسية المطلوبة. فقد انخفض الإنتاج الزراعي عام ١٩٩٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠. واضطرت جورجيا إلى استيراد ٨٠ في المائة من احتياجاتها من الحبوب من خلال المساعدة التجارية والإنسانية. وكانت الأغذية عام ١٩٩٧ أكبر بند على قائمة الواردات إذ بلغت نسبتها ٣٥ في المائة من إجمالي الواردات. وتقدر وزارة الزراعة والأغذية محصول القمح والشعير لعام ١٩٩٨ بنحو ٢٣٠.٠٠٠ طن، أي أقل من محصول عام ١٩٩٧ بنحو ١١٦.٠٠٠ طن. ومن المتوقع جني محصول مشابه هذا العام.

٧- وتعتبر استعادة الإنتاجية الزراعية من الأولويات الملحة لجورجيا. فالظروف المناخية السائدة في البلاد تتطلب الري في الشرق والشرق في الغرب ولا بد لذلك من إصلاح البنيات الأساسية وصيانتها لتطوير الإنتاج الزراعي والمخرجات الزراعية. وقد أدى تدهور البنيات الأساسية في مجال النقل المحلي إلى تفاقم مشكلات الحصول على الأغذية وتوزيعها خاصة في المناطق الجبلية. وتفترض متطلبات الأمن الغذائي في جورجيا ولا سيما احتياجات المجموعات السكانية الضعيفة إعادة بناء البنيات الأساسية في مجال الزراعة والنقل من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل التي من شأنها أن تسهم في خلق فرص مدرة للدخل على صعيد المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة.

٨- ويقوم البرنامج بتزويد جورجيا بمساعدات الطوارئ منذ عام ١٩٩٣ ومعظمها عن طريق توزيع الأغذية مجاناً على المجموعات السكانية الضعيفة. ومن المقرر أن تتوقف مساعدة البرنامج الحالية في يونيو/حزيران ١٩٩٩ وستكون قد بلغت نحو ٥٩.٠٠٠ طن من مختلف السلع بقيمة ٤٩ مليون دولار. ويبلغ عدد المستفيدين حالياً ٢٠٠.٠٠٠ مستفيد بعد أن كان ٤٨٣.٠٠٠ في المراحل المبكرة من التدخل. ويركز اليوم بشكل أقل على توزيع الأغذية مجاناً وبشكل أشد على أنشطة الغذاء مقابل العمل تجنباً للاعتماد على المعونة الغذائية. وتبذل الجهود أيضاً من أجل خلق



أصول دائمة لصالح المستفيدين مع اهتمام خاص بالنساء حرصاً على المحافظة على توازن مقبول بين الجنسين في فرص العمل وقد شرع بأنشطة خاصة بالنساء تحديداً.

٩- بدأ البرنامج بتنفيذ أنشطة في إطار الغذاء مقابل العمل عام ١٩٩٧ وانتشرت هذه الأنشطة وحقت نجاحاً كبيراً. وكان قد شكك كثيراً في استراتيجية الغذاء مقابل العمل عندما بدئ بتطبيقها إلا أنها سرعان ما لقيت رواجاً كبيراً في صفوف المشاركين والسلطات. وقد ازداد عدد المشاركين وعدد المشروعات المقترحة ازدياداً مطرداً. واعترفت بهذا النجاح بعثة البرنامج ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩.

١٠- ويتعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع الحكومة وخاصة مع إدارة تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية في مجال تخصيص المعونة الغذائية وتنسيقها. ويقوم البرنامج بالتعاون مع الحكومة والوكالات الأخرى الرئيسية المعنية بالمعونة الغذائية برصد سائر مخصصات المساعدة الغذائية لمختلف الأقاليم مع مراعاة ضعف السكان. وبدأ البرنامج أنشطة لتقديم الغذاء مقابل العمل في أشد مناطق البلاد ضعفاً.

سياسات وبرامج الحكومة للإنعاش

١١- ورثت الحكومة الجورجية نظاماً للرعاية الاجتماعية السخية وحافظت عليه. وهو نظام يوفر حداً أدنى من المساعدة للمجموعات السكانية الضعيفة. إلا أن موارد الميزانية لا تكفي اليوم للوفاء بالالتزامات وتغطية سائر الاحتياجات. ومما يزيد المشكلة تعاقماً عدم انتظام تسديد التعويضات والرواتب الدنيا المقررة من الدولة أو تأخرها، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف نظام جباية الضرائب وصعوبة خلق بيئة مناسبة لضمان حسن الإدارة.

١٢- وتقوم سياسة الحكومة بشأن النازحين على افتراض عودتهم إلى ديارهم في المستقبل ولهذا لا تبذل أي جهود حثيثة من أجل توطينهم في أي مكان آخر في جورجيا أو دمجهم في المجتمعات المحلية. إلا أن احتمالات عودة النازحين الجورجيين إلى أبخازيا أصبحت ضعيفة بعد أن وصلت المفاوضات حول الوضع السياسي لأبخازيا إلى طريق مسدود مع إلحاح الحكومة في تبليسي على وحدة أراضي جورجيا وتمسك الأبخازيين بمطلب الاستقلال التام. وهذا ما أثبتته أيضاً استئناف الأعمال الحربية في منطقة غالي مؤخراً.

المبررات

١٣- وقد استمر الوضع الاقتصادي العام بالتدهور. فالصراعات الإقليمية ما زالت دون تسوية، وإن كان بعض النازحين قد عادوا إلى أوسيتيا الجنوبية. أما احتمالات العودة إلى أبخازيا فهي قليلة رغم سياسة الحكومة المساندة للعودة. ولم يطرأ أي تحسن على الاقتصاد وما زالت أزمة الروبل تزيد الأوضاع الاقتصادية المتردية تعاقماً. وتكشف آخر الأرقام المتاحة عن معدلات البطالة عن زيادة في هذه المعدلات وعن خلل في التوازن بين الرجال والنساء. وقد أصبح الفقر منتشرًا على نطاق واسع بينما يزداد ضعف الأسر التي ترأسها نساء ولا يكفي إنتاج الحبوب لتغطية الاحتياجات بينما تحتاج البنيات الأساسية في حقل الزراعة والنقل إلى إصلاح.

١٤- يخصص البرنامج ٩٠ في المائة من معونته الغذائية اليوم لأنشطة الغذاء مقابل العمل وهو ينوي الاستمرار في دعم المستفيدين من معوناته بالطريقة ذاتها. وسيجري التركيز بشكل رئيسي على التدخلات في القطاع الزراعي بما في ذلك مشروعات الري والصرف وإعادة بناء الطرق. وسيعمل على تعزيز تمكين النساء من خلال تخصيص نصف



فرص العمل هذه للنساء حصراً. ومن شأن استراتيجية الإنعاش من خلال إعادة البناء هذه أن تنهض بالمستوى الكلي للاكتفاء الذاتي.

١٥- ولن يشكل النازحون مجموعة خاصة من المستفيدين إلا ضمن خطة دعم شتوية لأنهم غالباً ما يكونون في وضع أفضل من غيرهم من المجموعات. والحكومة تتوقع منهم أن يعودوا وليس هناك حتى الآن أي سياسة تؤيد دمجهم. ومع ذلك فإنهم سيعتبرون مشاركين محتملين في أنشطة الغذاء مقابل العمل إن تم تصنيفهم كفئة ضعيفة.

١٦- ولا بد من إعادة تقييم الوضع في غضون سنة لاستعراض المستجدات من حيث حل النزاع، وعودة اللاجئين، والإنتاج الكلي للأغذية، وفرص الشرائح السكانية الفقيرة في الحصول على الأغذية، وكذلك قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الضعفاء من السكان. ولا بد من النظر في وضع استراتيجية للانسحاب والتسليم كجزء من عملية التقييم.

إستراتيجية الإنعاش

احتياجات المستفيدين

١٧- ومنذ اعتماد عملة جديدة هي اللاري في خريف عام ١٩٩٥ وهذه العملة تخسر من قيمتها مقابل الدولار. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ كان الدولار الواحد يساوي ٢,٤٥ لاري بعد أن كان يساوي ١,٣٢ لاري قبل سنة من ذلك فقط. وتراجع القيمة الفعلية لمتوسط الدخل الشهري للأسرة الواحدة باستمرار بينما تزايدت تكاليف السلة الغذائية المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية. وثمة دلائل على أن الأسر التي ترأسها إناث هي الأكثر تضرراً. وقد ارتفعت نسبة ما تتفقه الأسر من هذه الميزانية على الأغذية من ٦٣,٣ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٧٧ في المائة في غضون سنة واحدة. أما القوة الشرائية للأشخاص الذين يعيشون على تعويضات أو رواتب الحد الأدنى من الدولة فقد تراجعت كثيراً. ولا تشكل الإعانات إلا أقل من عشر متطلبات الحد الأدنى للكفاف. وقد أصبح الخبز، في هذا الوضع، الغذاء الأساسي للأسر الضعيفة. وإذا كانت آليات التصدي ممكنة في المناطق الريفية في كثير من الأحيان بما في ذلك أنشطة الغذاء مقابل العمل، فإن الفقر يزداد في المناطق الحضرية.

١٨- وأول الضحايا هي تلك المؤسسات التي تمول من ميزانية الدولة كالميامم والمدارس الداخلية وبيوت المسنين. وقد استنفدت نقص الأغذية قدرة العديد من المؤسسات على التصدي، خاصة خلال الشتاء الماضيين. وقد قدم البرنامج حصة شتائية لأكثر الناس ضعفاً في هذه المؤسسات، ونظراً لاستمرار الأزمة المالية فإنه لا ينتظر تحقيق أي تحسن سريع في المستقبل القريب. ويتوقع بالتالي مواصلة تقديم الدعم لهذه المؤسسات.

١٩- وهناك مجموعة أخرى متزايدة من السكان تهبط إلى ما دون حد الفقر تتألف من المسنين والمقعدين والوحيديين والأرامل والعاطلين عن العمل الذين لم يتلقوا أي دعم من المصادر العامة في الأشهر الأخيرة. وقد استطاع البعض تطوير آليات للتصدي من خلال المبادلات التجارية البسيطة أو من خلال الأقارب أو التحويلات من الخارج إلا أن الأغلبية تبقى دون حول ولا عون، وبخاصة الضعفاء في فصل الشتاء الذي ترتفع فيه تكاليف المعيشة. وتشمل هذه المجموعة من الناس أيضاً النازحين الذين يعيشون في مراكز تجميع في المناطق الحضرية على وجه الخصوص.



دور المعونة الغذائية

- ٢٠- وتوفير المعونة الغذائية تدبير ملائم لعدم توافر القدرة الشرائية الكافية لتلبية المتطلبات الغذائية الأساسية لدى شرائح سكانية كبيرة. وتتيح المعونة الغذائية للأسر والمؤسسات أيضاً إمكانية إنفاق نسبة أكبر من ميزانياتها المحدودة على المتطلبات الصحية الأساسية وعلى المعالجة الطبية الضرورية ولتغطية مصروفات أخرى منها شراء المدخلات الزراعية وتغطية تكاليف التدفئة.
- ٢١- تسمح قيمة الحصة الغذائية اليومية للأسرة الواحدة حالياً بتغطية ربع المتطلبات اليومية الدنيا للأسرة الواحدة وتوفر المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل للمستفيدين فرصة العمل المؤقت وتخلق أرصدة مستدامة وتعزز فرص الحصول على الأرض الزراعية وتساهم في إصلاح البنيات الأساسية في مجال الطرق.

نهج التدخل

- ٢٢- يقترح البرنامج عملية إغاثة ممتدة وإنعاش تنطوي في ذاتها على ترتيبات للتقييم تنفذ خلال العام. وينبغي التخطيط لإنهاء التدريجي والانسحاب مع تسليم الحكومة مسؤولية السكان الضعفاء المتبقين.
- ٢٣- وسيستبع نهج الإغاثة القائم على توزيع الأغذية مجاناً بالنسبة لأكثر الفئات السكانية ضعفاً ومعظمهم يقيم في مؤسسات، إضافة إلى برنامج دعم في فصل الشتاء للنازحين داخلياً وللتوزيع من خلال الجمعيات المحلية.
- ٢٤- وسيواصل التركيز بصورة رئيسية على أنشطة الإنعاش المتصلة بالزراعة بما في ذلك إصلاح البنيات الأساسية مما سيؤثر مباشرة على فرص الحصول على الأغذية وكذلك على إنتاج الأغذية. وسيؤدي هذا أيضاً إلى خلق أصول اجتماعية، وقبل كل شيء، اقتصادية للمستفيدين وأسرها مما سيساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وسيهم تطوير الأنشطة على الصعيد المحلي أيضاً في استحداث فرص لأفراد المجتمع الآخرين الذين يمكن اعتبارهم مستفيدين غير مباشرين وفي تعزيز الأمن الغذائي المحلي من خلال زيادة فرص الحصول على الأغذية.
- ٢٥- وستفرد خطط الغذاء مقابل العمل للنساء والرجال من غير ذوي الأمن الغذائي في المناطق الريفية وشبه الريفية وللمتأثرين مباشرة بالانقص المزمن في الأصول الاجتماعية كالتربط والمدارس وغيرها من البنيات الأساسية العامة. وستسعى أنشطة الغذاء مقابل العمل إلى إصلاح وإعادة تشغيل البنيات الأساسية الاجتماعية الرئيسية على صعيد المجتمعات المحلية بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتيسير وتشجيع إحياء و/أو تطوير الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية. وستسهم أنشطة الغذاء مقابل العمل، فضلاً عن ذلك، في تحسين نوعية الحياة على صعيد الأسر. وستكون نسبة ٤٠ في المائة من مشروعات الغذاء مقابل العمل بإدارة نساء، وستشكل النساء نسبة ٥٠ في المائة من مجموع المستفيدين.
- ٢٦- وسيدرر العاطلون عن العمل في المناطق الحضرية وشبه الحضرية أيضاً في عداد المستفيدين المقصودين. وبين هؤلاء من هو راغب وقادر على العمل وبينهم المسن والوحيد والذي لا عون له ممن يحتاجون إلى مساعدة. ومما سيساعد البرنامج على تحقيق هدفين اثنين في وقت واحد إنشاء شبكة رعاية منزلية من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل توظف وتساعد فئة من الناس لمساعدة فئة أخرى على القيام بما تحتاجه من تصليحات ومساعدة بدنية وأعمال منزلية. وقد أثبتت المرحلة الرائدة من مشروع إعادة تأهيل اجتماعي من هذا القبيل نجاحاً في إحدى المناطق وسيجري تكراره.
- ٢٧- وعلى الرغم من تحديد مختلف مجموعات المستفيدين، فإن وضع معايير محددة للضعف قد أصبح أمراً إشكالياً. فقد حاولت الحكومة اعتبار المجموعات التالية مجموعات ضعيفة: المسنون، والأطفال، والفقراء، والأسر ذات الوالد



الواحد، والأسر الكبيرة، والمعوقون. إلا أن تطبيق هذا التصنيف عملياً صعب بعض الشيء. وقد بذلت محاولات لتحسين عملية تعيين الفئات المقصودة لا سيما لأغراض أنشطة الغذاء مقابل العمل على الرغم من نقص المعلومات والإحصاءات ومؤشرات الضعف/الفقر الموثوقة. وستشجع الحكومة بقوة على مواصلة عملية تحليل الضعف ورسم خرائطه مما سيتيح تحسين توجيه أنشطة البرنامج وتعزيز دقته. وعملية تحليل الضعف ورسم خرائطه عملية أساسية لنجاح تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة. ويقدر إجمالي التكاليف بنحو ٣٠.٠٠٠ دولار لمدة ستة أشهر.

٢٨- وإضافة إلى الجهود التي ستبذل من أجل تحسين عملية تعيين الفئات المقصودة حسب ما ورد آنفاً، ستتظم حلقة عملية للتوعية بقضايا الجنسين في مايو/أيار ١٩٩٩ بتمويل من صندوق أنشطة قضايا الجنسين في البرنامج. وتهدف الحلقة العملية، وهي الأولى من نوعها، إلى تعزيز الوعي بقضايا الجنسين وإلى المساهمة في وضع قائمة المؤشرات التي ستستخدم لاحقاً من أجل تحسين التوجيه. فحتى عهد قريب كانت النساء تمثلن أقل من نصف المستفيدين من أنشطة الغذاء مقابل العمل. إلا أنهن يمثلن اليوم ٥٠ في المائة من المستفيدين ومع تطوير مشروعات الرعاية في المنزل ينتظر أن تزداد نسبة المشاركة المباشرة من قبل النساء.

تقييم المخاطر

٢٩- هناك عدة عوامل رئيسية يرجح أن تؤثر على نجاح عملية البرنامج في جورجيا.

(أ) الوضع السياسي الأمني: لا بد من توافر بيئة مواتية لتنفيذ الأنشطة البرنامجية ضمنها. ويتوقف هذا بشكل رئيسي على تطور المفاوضات مع أبخازيا وعلى الجهود المبذولة بشأن حركات السكان؛

(ب) التزام الحكومة بالتقيد بالمبادئ والأولويات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين وضع الميزانية ويعزز القدرة على الصرف؛

(ج) الاستقرار الاقتصادي: لا بد من تثبيت اللاري ومن بذل جهود لامتناس آثار الأزمات الخارجية (كانت آثار أزمة الروبل ساحقة)؛

(د) مدى دعم أسرة المانحين: سيتوقف نجاح عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أيضاً على مدى دعم أسرة المانحين وكذلك على القدرة الإدارية لمكتب البرنامج وشركائه التنفيذيين.

الغايات والأهداف

٣٠- والهدف العريض لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هو تعزيز الأمن الغذائي لأشد الناس ضعفاً في جورجيا واستحداث أصول اجتماعية واقتصادية والنهوض بأنشطة مدرة للدخل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولبلوغ المرامي المدرجة أعلاه لا بد من العمل من أجل تحقيق الهدفين التاليين:

(أ) الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي للمجموعات الضعيفة؛

(ب) تعزيز فرص المستفيدين لتحقيق الاعتماد على الذات.



خطة التنفيذ بحسب المكونات

مكونات البرنامج الأساسي

٣١- ستتألف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش من مكونين اثنين: إغاثة ممتدة وإنعاش. وسيوفر برنامج الإغاثة الممتدة المساعدة الغذائية لعدد محدود من المجموعات الضعيفة وللنازحين داخلياً وكدعم للجمعيات المحلية في فصل الشتاء. وستكون مخصصات مكون الإغاثة من الأغذية أقل من ١٠ في المائة من إجمالي الأطنان المخصصة للعملية. أما برنامج الإنعاش فسيقدم المساعدة الغذائية من خلال أنشطة مدرة للدخل وزيادة الإنتاج الزراعي (بنتيجة أشغال في مجالي الري والصراف) وتعزيز الطرق الفرعية (من خلال أشغال في مجال التعمير). وسيمثل مكون الإنعاش ٩٠ في المائة من الموارد الغذائية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

احتياجات المستفيدين وتشكيلة الأغذية

الإغاثة الممتدة

٣٢- المستفيدون. سيشمل هذا البرنامج ما مجموعه ٨٢ ٠٠٠ مستفيد. ومن المقرر له أن يساعد ١٢ ٠٠٠ شخص من المقيمين في المؤسسات بما في ذلك الضعفاء من الأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى. وستوزع، إضافة إلى هذا، ١٠ ٠٠٠ حصة من خلال الجمعيات المحلية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية على الأرامل والمسنين وأسر الوالد الواحد والأسر الكبيرة (مع تركيز على الأسر التي ترأسها نساء) والمعوقين. وستوزع أيضاً ٦٠ ٠٠٠ حصة أخرى على النازحين وعلى مراكز التجميع.

٣٣- الاحتياجات. سيتلقى المقيمون في المؤسسات الأغذية طوال السنة بينما ستتلقاها المجموعتان الأخريان خلال شهري فصل الشتاء فحسب.

الإنعاش

٣٤- المستفيدون. سيشترك ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وسيقسم هؤلاء إلى ثلاث مجموعات فرعية: وستضم المجموعة الفرعية الأولى فقراء المناطق الريفية ممن لديهم إمكانية الحصول على أرض. ففئة سكان المناطق الريفية وشبه الريفية التي لديها إمكانات كبيرة على المدى الطويل هي فئة من لديهم فرص وصول للأراضي. وتضم هذه المجموعة بعض النازحين مما يسهم في اندماجهم الاقتصادي. وتضم المجموعة الفرعية الثانية سكان المناطق النائية المنعزلة التي ينعدم فيها الأمن الغذائي وتتردى البنات الأساسية الاجتماعية. وتتألف هذه المجموعة الفرعية من العاطلين عن العمل الذين لا تتوافر لهم إلا فرص محدودة للحصول على أرض ومن الأسر الكبيرة وأسر الوالد الواحد. أما المجموعة الفرعية الثالثة فتتألف من العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بما فيهم النازحون. وسيولى اهتمام خاص للنساء العاطلات عن العمل لأنهن يمثلن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل. وسينصب التركيز أيضاً على ضمان أن لا تقل نسبة النساء المستفيدات عن ٥٠ في المائة من مجموع المستفيدين.



٣٥- **الاحتياجات.** سيتم تحديد أنشطة الغذاء مقابل العمل على مدار السنة بأكملها. وسيتلقى المستفيدون حصص غذاء مقابل العمل عن ٢٢ يوم عمل في الشهر. وتقدر الاحتياجات الغذائية السنوية لهؤلاء المستفيدين بنحو ١٥ ٤٤٠ طناً. وثمة حاجة أيضاً إلى مدخلات غير غذائية إضافة إلى الموارد الغذائية. وسيوفر نظراء المشروع بعض هذه المدخلات وإن كان هناك اعتماد في ميزانية المشروع بقيمة ٥٠.٠٠٠ دولار مخصص للمدخلات غير الغذائية، كما يتبين من المرفق الثاني.

٣٦- وتراعي تشكيلة الأغذية إلى أبعد حد ممكن العوامل التغذوية والعادات المحلية. وسيتلقى سائر المستفيدين دقيق القمح المدعم بالحديد وزيت طعام مع فيتامين ألف وسكرافاً. وسيوفر السمك المملح لجميع المستفيدين من الإغاثة باستثناء نصف الحصة المخصصة للنازحين داخلياً. وتعادل الحصة المخصصة للمجموعات الضعيفة ١ ٢٤٧ سعيرة و٣٥ غراماً من البروتين للشخص الواحد في اليوم الواحد أما الحصة التي تقدم في إطار برنامج الدعم في فصل الشتاء فتعادل ١ ٢٥١ سعيرة و٣٥ غراماً من البروتين للشخص الواحد في اليوم الواحد وتعادل حصة الغذاء مقابل العمل ٢ ١٩١ سعيرة و٦٣ غراماً من البروتين للشخص الواحد في اليوم الواحد. ويبين الجدول (١) أدناه توزيع المستفيدين والحصص لكل من المكونين:

الجدول ١: توزيع المستفيدين والحصص والمتطلبات الغذائية

السلعة (غرام للشخص في اليوم)

فئة المستفيدين	عدد الأيام	دقيق القمح	أسماك معلبة	بقول	زيت نباتي	سكر
المجموعات الضعيفة	٣٦٥	٢٥٠	٣٠	صفر	٢٥	١٥
الدعم الشتوي	٦٠	٢٥٠	١٥	١٥	٢٥	١٥
الغذاء مقابل العمل	٢٦٤	٥٠٠	صفر	٣٠	٢٥	٣٠
(٥ × للأسرة الواحدة)		٢ ٥٠٠	صفر	١٥٠	١٢٥	١٥٠

المستفيدون والمتطلبات الغذائية (بالأطنان)

السلعة

فئة المستفيدين	عدد المستفيدين	قمح	أسماك معلبة	بقول	زيت نباتي	سكر	المجموع
المجموعات الضعيفة	١٢ ٠٠٠	١ ٠٩٥	١٣١	صفر	١١٠	٦٦	١ ٤٠٢
الدعم الشتوي	١٠ ٠٠٠	١٥٠	١٨	صفر	١٥	٩	١٩٢
مجموعات محلية	٦٠ ٠٠٠	٩٠٠	٥٤	٥٤	٩٠	٥٤	١ ١٥٢
النازحون	١٠٠ ٠٠٠	١٣ ٢٠٠	صفر	٧٩٢	٦٦٠	٧٩٢	١٥ ٤٤٤
الغذاء مقابل العمل*	١٨٢ ٠٠٠	١٥ ٣٤٥	٢٠٣	٨٤٦	٨٧٥	٩٢١	١٨ ١٩٠

* ٢٠ ٠٠٠ عاملاً

ملاحظة: لا تتوافر حتى الآن بيانات مفصلة بحسب الجنس. ومن المتوقع أن تتاح تفاصيل أكثر بعد الحلقة العملية بشأن التوعية بقضايا الجنسين المقرر عقدها في مايو/أيار ١٩٩٩ وما سيليها من عمل ميداني.



اختيار الأنشطة

٣٧-

ستسهم الأنشطة التالية في تحقيق الأهداف المحددة سابقاً.

- تحديد مؤشرات هشاشة الأوضاع لأغراض اختيار المستفيدين
- بدء أنشطة غذاء مقابل عمل خاصة بالنساء
- توزيع الأغذية في إطار الدعم الشتوي للفئات الضعيفة عن طريق الجمعيات
- توزيع أغذية الدعم الشتوي على النازحين
- برامج التغذية في المؤسسات
- توزيع الأغذية على الأسر التي ترأسها نساء
- إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة إعمارها في المناطق الريفية وشبه الريفية
- الإنعاش من خلال مساعدة الرعاية المنزلية للفئات الضعيفة في المناطق الريفية وشبه الريفية
- تحسين الطرق والجسور
- تحسين البنيات الأساسية الكلية في مجال النقل
- إصلاح إمدادات المياه
- إصلاح المدارس
- إصلاح أفضية الري والصرف
- زيادة إنتاج الأغذية
- استحداث فرص مدرة للدخل لصالح العاطلين عن العمل
- تخفيض معدلات البطالة على نحو يضمن التوازن بين الجنسين من خلال أنشطة مدرة للدخل
- تمكين المرأة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل
- تقديم سلع غير غذائية لأنشطة الغذاء مقابل العمل (مواد مختلفة وأدوات زراعية وملابس واقية مثلاً)
- المساهمة في تحسين النظام الذي تتبعه الحكومة لرسم خرائط الضعف.

آلية إجازة الأنشطة

٣٨-

وسيعمل البرنامج بشكل رئيسي بشراكة مباشرة مع المجتمعات المحلية بما في ذلك لجان النازحين وحيثما أمكن مع الجمعيات النسائية التي ستتولى مسؤولية التوزيع على المستفيدين. وسيجري التحديد فيما يخص النازحين الداخليين بمساعدة السلطات. وسيبرم البرنامج اتفاقات مع شركاء التنفيذ وسيراقب الأنشطة عن كثب على سائر المراحل.

٣٩-

وستشكل المعونة الغذائية مدخلاً من مدخلات الأنشطة التي يقوم الشركاء في المؤسسات بتنفيذها. وكان البرنامج قد قيم هذه المؤسسات تقييماً دقيقاً في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ وأدرجها في برنامج الدعم الشتوي ضمن العملية الجارية. وسيقتصر دور البرنامج على التأكد من الحاجة إلى المعونة الغذائية كمدخل أساسي حاسم ومراقبة توزيع



الأغذية. وقد عقد البرنامج اتفاقات مع كل وزارة من الوزارات المعنية وسيحافظ على علاقات وثيقة مع المؤسسات من خلال المراقبين.

٤٠- وخلال السنتين الماضيتين، وضع المكتب القطري للبرنامج مجموعة من الإجراءات لتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل. ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) تقدم السلطات المحلية اقتراحات المشروعات على صعيد المجتمع أو القرية أو المنطقة أو على الصعيد الإقليمي أو الوطني (لدى البرنامج قائمة باقتراحات المشروعات)؛

(ب) يقيم كل اقتراح مشروع وفق مجموعة من المعايير هي: الأولوية التي تعطيها الحكومة أو المجتمع المحلي للمشروع، والمخرجات المتوقعة ومدى استدامة الأصول المستحدثة؛ واستحداث أصول اجتماعية أو اقتصادية لمنفعة المستفيدين؛ ومشاركة أشد الفئات ضعفاً بما فيها النساء والنازحون، والجدوى التقنية والاقتصادية للمشروع، وتوافر المساعدة التقنية؛ وتوافر المدخلات من غير الأغذية؛ والقدرات الإدارية للشريك المنفذ (السلطات المحلية)؛

(ج) يصادق المدير القطري على سائر المشروعات ويبرم اتفاق على المشروع بين البرنامج والسلطات المحلية و/أو الشريك المنفذ.

٤١- تتولى سلطة المشروع مهمة اختيار المشاركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل وتخصيصهم مركزة بشكل رئيسي على العاطلين عن العمل (بمن فيهم النازحون) وعلى النساء وغيرهم من الفئات الضعيفة. وكذلك على من يملكون فرص الحصول على الأرض دون أن تكون لديهم وسائل استغلالها. ويمكن فضلاً عن هذا توظيف آلية التوجيه الذاتي. فقد أبقى على الحصص الغذائية في حدودها الدنيا كي لا تغري إلا أشد الناس حاجة. ويقوم مراقبو البرنامج بفحص قوائم المشاركين. وتتطلب مشروعات الرعاية المنزلية في إطار الغذاء مقابل العمل توفير تدريب أساسي للمشاركين الذين يتلقون أجراً بصفتهم مشاركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل. وستعطى أولوية خاصة لمشاركة النساء.

الترتيبات المؤسسة واختيار الشركاء

٤٢- وشركاء البرنامج الرئيسيين في جورجيا هم السلطات التي تقوم أيضاً بمهمة النظراء. ويسعى البرنامج لإقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى بهدف تحديد الأنشطة وتوجيهها وتنفيذها. وبوسع التعاون مع شركاء آخرين أن يسهم في توسيع نطاق التغطية ليشمل مناطق لا يشملها عمل البرنامج (كأوسيتيا الجنوبية مثلاً). ويرأس البرنامج الفريق العامل لتنسيق المعونة الغذائية.

بناء القدرات

٤٣- وستنفذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وفق استراتيجية تنفيذ مشترك مع شركاء حكوميين في الموقع بشكل رئيسي. وسيطلب هذا فرز عدد كاف من العاملين من ذوي الخبرة لمعالجة مسائل التنفيذ والرصد وكذلك لنقل المهارات إلى مديري المشروعات المحليين وبخاصة منهم أولئك المعنيين بأنشطة الغذاء مقابل العمل. لذلك سيتعين استخدام مراقبين إضافيين في السنة الأولى. وسيطلب تعزيز جمع المعلومات وتحليلها تعيين مسؤول عن التقارير والمعلومات. ومن المقرر توفير تدريب على تنمية المهارات في مجال إدارة المشروعات وتنظيمها لنظراء المشروعات. ومن المقرر أيضاً توفير بعض التدريب لموظفي البرنامج أيضاً، لا سيما لأنشطة أساسية منها التقدير



والرصد والتوعية بقضايا الجنسين والتقييم بما في ذلك تدريب المدربين من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريبية.

٤٤- وستطلب أشغال إصلاح البنيات الأساسية مساعدة تقنية ستوفر معظمها السلطات المحلية (أي نظراء المشروعات)، وفق ما تنص عليه اتفاقات المشروعات، وموظفو البرنامج بالقدر الممكن. ونظراً للاتجاه نحو الأنشطة ذات التوجه الاجتماعي، يوصى بشدة بتعيين مسؤول مهني مبتدئ بخلفية مناسبة لرصد المشروعات عن كثب. وفي حالة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات سيجري البت في توفير المدخلات التقنية على أساس كل حالة بمفردها وفق الاحتياجات.

ترتيبات النقل والإمداد

٤٥- شملت عملية الإغاثة السابقة دعماً لوجستياً لجمهوريات القوقاز الثلاث. وكان المطلوب من استجابة البرنامج الأولية تحديد ممرات فعلية ومحتملة لتدفق معونات الإغاثة الغذائية. وكل الأغذية المرسله إلى جورجيا تصل إليها عن طريق ميناء باتومي وميناء بوتني وتنتقل بالشاحنات أو بواسطة السكك الحديدية مباشرة إلى نقاط التسليم الموسعة المختلفة.

الرصد والتقييم

٤٦- سيقوم البرنامج بانتظام برصد التقدم المحرز من خلال زيارات ميدانية وجمع البيانات وتحليلها. وستوفر التقارير معلومات تتيح مقارنة الإنجازات المحققة فعلاً مع ما هو مقرر واقتراح التدابير التصحيحية عند الضرورة. وسيتم توثيق أي نقاط ضعف بالبيانات والتوضيحات ذات الصلة. وسيركز في عمليات الرصد الدورية على المؤشرات التالية وستوفر البيانات مفصلة حسب الجنس حيثما أمكن ذلك:

- كمية الأغذية بالأطنان حسب المكون
- أعداد المستفيدين
- معايير اختيار المستفيدين ومستوى هشاشة الأوضاع
- الحصص الغذائية المخصصة وتشكيلة الأغذية ومدى استساغتها
- أوجه استعمال الحصص الغذائية
- التخزين وتدفق التسليمات والترتيبات الإمدادية الأخرى
- كفاءة نظام التوزيع في نقاط التوزيع النهائي
- النسبة المئوية للنساء من مجموع المستفيدين من توزيع الإغاثة
- عدد المستفيدين في المناطق الريفية
- عدد المستفيدين في المناطق الحضرية
- عدد مرات التوزيع المجاني للأغذية حسب المجموعة الفرعية
- قيمة الحصص الغذائية للأسر المختلفة



- حصة الأغذية من مجموع ميزانية الأسرة
- قيمة الأغذية الأساسية بسعر السوق
- متوسط دخل الأسرة الشهري
- إنتاج الأغذية
- معدل البطالة بحسب نوع الجنس خلال مدة المشروع
- عدد أيام العمل المصروفة في أنشطة الغذاء مقابل العمل
- نسبة النساء المستفيدات من مكون الإنعاش في أنشطة الغذاء مقابل العمل
- نسبة أنشطة الغذاء مقابل العمل التي تديرها نساء
- نسبة أنشطة الغذاء مقابل العمل الموجهة للنساء
- آليات التصدي الإجمالية لدى المستفيدين.

٤٧- وسيجري أيضاً رصد الوضع السياسي والاقتصادي وتقديم تقارير عنه، كما ستعد تقارير عن المفقودات والتخزين والنقل ومردودية التكاليف.

التدابير الأمنية

- ٤٨- وجورجيا هي حالياً في المرحلة الثانية من الخطة الأمنية الكلية. وقد كان عام ١٩٩٨ عاماً مضطرباً شهد محاولة لاغتيال الرئيس، واغتيال أحد أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، وتمرداً عسكرياً في الغرب وفرض منع التجول. وإذا كان الوضع قد أصبح أكثر هدوءاً فما زال يوصى بتوخي الحذر. وكل البعثات من الخارج تخضع لموافقة أمنية من المنسق المقيم للأمم المتحدة.
- ٤٩- وتقع معظم مناطق الخطر الشديد في الغرب (زوغديدي) وإلى الشمال (أوسيتيا الجنوبية). وقد اتخذ البرنامج بعض التدابير الأمنية الأساسية لحماية مكاتبه ومعداته ومنازل موظفيه وموارده رداً على بعض الحوادث التي تعرض لها بعض موظفيه.

استراتيجية الانسحاب

- ٥٠- تستند استراتيجية الانسحاب في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه على افتراض أنه مع استمرار أنشطة الغذاء مقابل العمل وتحسين توجيهها سيجني المستفيدون منافع اجتماعية واقتصادية من الأصول المستحدثة أو من الأشغال المنفذة، فضلاً عن استفادتهم من المعونة الغذائية. واستناداً إلى توصيات بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، سيجري استعراض مرحلي قبل نهاية السنة الأولى لتوجه الأنشطة المختارة وملاءمتها. وسيوفر هذا الاستعراض العناصر الضرورية اللازمة لتقييم أنشطة البرنامج وقد يستدعي، عند الاقتضاء، تحويلاً جزئياً في مسار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.



٥١- وستتوقف مدة مساعدة البرنامج لجورجيا على تطور الاقتصاد والسياسات الاجتماعية والوضع السياسي وعلى الجهود التي تضطلع بها الحكومة. وسيكون رصد هذه المؤشرات الأساسية حاسماً في وضع استراتيجية الانسحاب. وتفيد التقارير أن بعض النازحين ممن مضى على تشريدهم عدة سنوات يتمتعون بمستويات معيشية أعلى من تلك التي يتمتع بها غير النازحين وذلك إلى حد كبير لأنهم يتلقون المساعدة من المنظمات الدولية منذ زمن طويل واستطاعوا أن يطوروا لأنفسهم آليات للتصدي. لهذا فإن عملية تحديد المستفيدين ستستمر وستفضي إلى تقليص عدد المستفيدين. ولا بد من إعادة تقييم الوضع الكلي قبل انتهاء مساعدة البرنامج بموجب هذه العملية وذلك للبت في استراتيجية الانسحاب.

الآلية الاحترازية

٥٢- من الممكن أن يشهد النزاع المسلح تصعيداً يؤدي إلى حركات سكانية جديدة ترفع من جديد أعداد النازحين. ومن شأن أي تردد في الاقتصاد أو أي كارثة من صنع الإنسان أن تؤدي أيضاً إلى زيادة عدد من هم بحاجة إلى المساعدة. ومع ذلك لم يطلب تخصيص أي ميزانية إضافية للطوارئ لوجود تفويض فعلي بإجراء مناقلات في الميزانية بحُدود ١٠ في المائة أو ضمن حد أقصى قدره ٣ ملايين دولار وكذلك بإجراء تحويلات في الأنشطة.

الميزانية المقترحة والاحتياجات

٥٣- تشمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش فترة سنة واحدة تبدأ في يوليو/تموز ١٩٩٩. ويبلغ إجمالي متطلباتها من الموارد ١٨ ١٩٠ طناً من السلع الغذائية ويبلغ إجمالي تكاليف الأغذية ٣١٥ ٠٩٣ دولاراً. ومجموع ميزانية العملية هو ٦٢٢ ٩٤٥ دولاراً. وترد تفاصيل الميزانية ومتطلباتها من المدخلات في الملحقين الأول والثاني.

توصية المديرية التنفيذية

٥٤- نوصي المجلس التنفيذي بإجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه.



الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع		
القيمة (بالدولارات)	متوسط تكلفة الطن (بالدولارات)	الكمية (بالأطنان)
التكاليف التي يتحملها البرنامج		
ألف - تكاليف التشغيل المباشرة		
السلع^(١)		
٣ ١١٥ ٠٣٥	٢٠٣	١٥ ٣٤٥
		- دقيق القمح (المقوى بالحديد)
٥٩٨ ٨٥٠	٢ ٩٥٠	٢٠٣
		- الأسماك المعلبة
٦٣١ ٩٥٠	٥٥٠	٨٤٦
		- البقول (فاصوليا)
٨٤٥ ٢٥٠	٧٥٠	٨٧٥
		- الزيت النباتي (المقوى بفيتامين أ)
١٨٩ ٢٨٠	٢٨٠	٩٢١
		- السكر
٥ ٠٩٣ ٣١٥		١٨ ١٩٠
مجموع السلع		
٢ ٣٢٠ ٤٥٥	١٢٧,٥٦	١٨ ١٩٠
		- النقل الخارجي والإشراف
١ ٠٠٠ ٤٥٠	٥٥	١٨ ١٩٠
		- النقل الداخلي والتخزين والمناولة
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة		
باء - تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني للتفاصيل)		
٨٧٢ ٠٧٥		
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر		
٩ ٢٨٦ ٢٩٥		
مجموع التكاليف المباشرة		
جيم - تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)		
٦٥٩ ٣٢٧		
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر		
٩ ٩٤٥ ٦٢٢		
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج		

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها البرنامج، بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى البرنامج ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.



توزيع السلع والمستفيدين بحسب المكوّن

السلع	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلف الطن (بالدولارات)	القيمة (بالدولارات)
المكون الأول: الإغاثة الممتدة			
دقيق القمح (المقوى بالحديد)	٢ ١٤٥	٢٠٣	٤٣٥ ٤٣٥
الأسماك المعلبة	٢٠٣	٢ ٩٥٠	٦٠٠ ٠٣٠
البقول (فاصوليا)	٥٤	٥٥٠	٢٩ ٧٠٠
الزيت النباتي (المقوى بفيتامين أ)	٢١٥	٧٥٠	١٦٠ ٨٧٥
السكر	١٢٩	٢٨٠	٣٦ ٠٣٦
مجموع السلع	٢ ٧٤٦		١ ٢٦٢ ٠٧٦
مجموع المستفيدين	٨٢ ٠٠٠		
المكون الثاني: الإنعاش			
دقيق القمح (المقوى بالحديد)	١٣ ٢٠٠	٢٠٣	٢ ٦٧٩ ٦٠٠
الأسماك المعلبة	صفر	٢ ٩٥٠	صفر
البقول (فاصوليا)	٧٩٢	٥٥٠	٤٣٥ ٦٠٠
الزيت النباتي (المقوى بفيتامين أ)	٦٦٠	٧٥٠	٤٩٥ ٠٠٠
السكر	٧٩٢	٢٨٠	٢٢١ ٧٦٠
مجموع السلع	١٥ ٤٤٤		٣ ٨٣١ ٩٦٠
مجموع المستفيدين	١٠٠ ٠٠٠		



الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولارات)

تكاليف الموظفين

٢٤٢ ٢٠٠	الموظفون الدوليون
٤٩ ٨٩٤	الموظفون القطريون المهنيون
١٧٨ ٧١٩	الموظفون المحليون والمؤقتون
٤٧٠ ٨١٣	المجموع الفرعي

خدمات الدعم الفني

١٢ ٥٠٠	تقدير المشروع
٣٦ ٥٠٠	تقييم المشروع (شاملاً وحدة تحليل هشاشة الأوضاع)
٤٩ ٠٠٠	المجموع الفرعي

السفر وبدلات الإعاشة اليومية

١٩ ٤٠٠	الأسفار الخارجية
٢٤ ٠٠٠	الأسفار الداخلية
٤٣ ٤٠٠	المجموع الفرعي

تكاليف المكاتب

٦٦ ٦٠٠	إيجار المباني
٢٣ ٨٣٢	المرافق
٢٥ ٩٢٠	الاتصالات
٤ ٥٦٠	الأدوات المكتبية
١٠ ٠٠٠	إصلاح وصيانة الأجهزة
١٣٠ ٩١٢	المجموع الفرعي

تشغيل المركبات

٣٤ ٩٠٠	الصيانة
٩ ٨٠٠	الوقود
٤٤ ٧٠٠	المجموع الفرعي

المعدات

٢ ٠٠٠	تجهيزات الاتصالات
٥٨ ٠٠٠	المركبات
١١ ٢٥٠	تجهيزات الحاسوب
١٢ ٠٠٠	تجهيزات أخرى
٨٣ ٢٥٠	المجموع الفرعي

البند غير الغذائية

٥٠ ٠٠٠	أخرى (الأدوات الزراعية وملابس الحماية)
٥٠ ٠٠٠	المجموع الفرعي

٨٧٢ ٠٧٥

مجموع تكاليف الدعم المباشر